

السياسة النقدية في الجزائر

أ/رحماني العربي¹

الملخص:

تناولت هذه الدراسة السياسة النقدية في الجزائر حيث تم معالجة جانبين، الأول يتعلق بالجانب النظري للسياسة النقدية والذي تطرقنا فيه إلى تعريف وأهمية و أدوات السياسة النقدية و كذا علاقتها بتوازن المجمعات الاقتصادية الكبرى، وكيفية عمل السياسة النقدية. أما الجانب الثاني فهو عبارة عن جزء تطبيقي وضعنا فيه كيفية عمل السياسة النقدية في الجزائر والذي بين لنا بأن دورها يبقى ناقصا لعدم إمكانية تطبيق كل أدوات السياسة النقدية لعدم توفر المناخ النقدي والمالي المناسب. فعدم وجود سوق مالية متطورة و فعالة ينقص من فعالية السياسة النقدية التي تسطرها السلطات النقدية.

Abstract

The following survey studies the financial policy in Algeria and examine two aspects ,the first one is about the Theoretical aspect of the financial policy which we displayed its definition, its importance , its tools and its relation with the big economical aggregates and the way it works .Concerning the other aspect ,the practical one ,we found that it has a weak impact because of the Impossibility of applying all the tools of the financial policy in Algeria .Moreover ,the absence of the accurate monetary and financial climate and a developed financial market to applicate the planning of the Algerian monetary authorities .

مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية أحد أشكال سياسات الاستقرار التي تنتهجها الدول من اجل مكافحة الاختلالات الاقتصادية المختلفة التي صاحبت التطور الاقتصادي .وكون السياسة النقدية تمثل الجانب النقدي للسياسة الاقتصادية العامة فإن ذلك يتطلب درجة عالية من التنسيق مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى .كما تختلف فعالية السياسة النقدية كإحدى سياسات الاستقرار الاقتصادي من اقتصاد إلى آخر حسب درجة تطور الأسواق المالية و النقدية.

¹ أستاذ مساعد - أ، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس.

وهنا تسعى الكثير من الدول إلى سياسة نقدية من شأنها تحقيق استقرار نقدي و اقتصادي باعتبارها من أهم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية نظرا لتأثيرها البالغ على التدفقات النقدية والمالية ومن و إلى باقي اقتصادات العالم. فالاقتصاد الجزائري شهد عدة تطورات منذ الاستقلال سنة 1962 و متتبع تطور النظام المصرفي الجزائري يمكن أن يقسمه إلى مرحلتين، الأولى قبل 1990 و الثانية من 1990 إلى يومنا هذا. هذا التقسيم تم تبنيه على أساس أن التحول الحقيقي في اتجاه تحرير دور البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية في الجزائر كان مع بداية سنة 1990 بصدر قانون النقد و القرض الذي أسس لسياسة نقدية يتولى بنك الجزائر (أصبح بنك الجزائر قبل أن كان البنك المركزي الجزائري) تسطيرها ومتابعة تطبيقها. و حدد دور السياسة النقدية من خلال هذا القانون في المحافظة على المستوى العام للأسعار و سعر الصرف و استقرار القطاع المالي. ولقد ذهب الكثير من الدراسات إلى بيان محدودية تأثير السياسة النقدية و عدم استقلاليتها في ظل نظام سعر الصرف الثابت " حيث تكون هذه السياسة موجهة أساسا لتحقيق استقرار سعر الصرف"¹. ومن خلال تصفح مسار النظام المصرفي الجزائري يتبين بآ النظام النقدي في الجزائر لم يعرف سياسة نقدية بمعناها الحقيقي إلا بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 لسنة 1990. وعليه لا يمكن الكلام عن أهداف السياسة النقدية في الاقتصاد الجزائري قبل هذا التاريخ. ما يقود إلى تصور المنهج التالي للدراسة:

1_ مشكلة الدراسة :

تكمن مشكلة الدراسة في كون الاقتصاد الجزائري كغيره من الاقتصادات المتخلفة، يعاني اللا استقرار وعدم التوازن و كذا اختلالات هيكلية كالبطالة و التضخم وضعف معدلات النمو. و لتصحيح ذلك تعتمد الحكومات إلى إيجاد آليات للتصحيح بتطبيق سياسات اقتصادية مختلفة منها السياسة النقدية. ما يجعل دراسة أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر، من المواضيع المهمة و الحساسة لما تلعبه هذه السياسة من دور في توجيه النشاط الاقتصادي بتأثيرها على الجانب النقدي و المالي و الذي يمثل محرك النشاط الاقتصادي.

2_ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة في تسليط الضوء على أثر السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي في الجزائر من خلال الأهداف التي ترمي إليها هذه السياسة، والتي يسهر بنك الجزائر على تنفيذها "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال

النقد و القرض و الصرف

في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد الوطني والحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد "(2).

3_ هدف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على أثر السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية المستهدفة في الاقتصاد الجزائري وكذا معرفة مدى استجابة هذه المتغيرات لأدوات السياسة النقدية المطبقة.

4_ فرضيات الدراسة :

أ_ التوسع في العرض النقدي يؤثر بالإيجاب في النشاط الاقتصادي الممثل الناتج الداخلي الخام(PIB).

ب_ عرض النقد يؤثر في معدل التضخم بشكل طردي و بالتالي على المستوى العام للأسعار.

ولتحليل ودراسة ذلك تم تبني المنهجية التالية:

تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المحور الأول : الجانب النظري للسياسة النقدية

المحور الثاني : السياسة النقدية في الجزائر

المحور الثالث : أهداف السياسة النقدية في الجزائر

و نختم الدراسة بخاتمة نظم أهم النتائج المتوصل إليها و المقترحات.

المحور الأول : السياسة النقدية

أولاً: مفهوم السياسة النقدية

هناك مجموعة من التعاريف للسياسة النقدية لا تختلف كثيراً من ناحية حصرها لهذه السياسة، فهناك من يعطي تعاريف واسعة و هناك من يعطيها ضيقة لهذا سنختار مجموعة منها ثم نحاول أن نخرج بملخص لها.

التعريف الأول: "تعتبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين"¹

1 عبد الطبعة الثانية المجيد قدي ،المدخل إلى الدراسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية .ديوان

التعريف الثاني: "السياسة النقدية هي مجموعة الأحكام و القواعد التي تتخذها الدولة أو أجهزتها المختلفة للتأثير في النشاط الاقتصادي من خلال التأثير في الرصيد النقدي"¹

التعريف الثالث: "يقصد بالسياسة النقدية مجموعة الوسائل التي تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شؤون النقد والائتمان"²

التعريف الرابع: "يستخدم البنك المركزي السياسة النقدية كوسيلة تأثير على عرض النقود لتحقيق الأهداف العامة للسياسة الاقتصادية"³

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص التعريف التالي:

(السياسة النقدية هي تلك القواعد التي تضعها السلطات النقدية للتأثير على العرض النقدي لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية).

يتضح من هذا كله أن للسياسة النقدية دور أساسي في السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي و الحد من التضخم و التأثير في حجم الائتمان و الاستثمار و تخفيض معدلات البطالة ، كما تتضح أهمية النقود في الاقتصاد، و هذا للوصول إلى الأهداف الاقتصادية المسطرة. ونظرا للدور الذي تلعبه النقود في الاقتصاديات الحديثة فإن هذا يعطي للسياسة النقدية دورا مؤثرا في الاتجاه العام للاقتصاد. فالمدرسة النقدية ترى أن السياسة النقدية هي الأكثر فعالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الذي يمثل الهدف الأساسي لجميع السياسات الاقتصادية.

-أهداف السياسة النقدية:

تطورت أهداف السياسة النقدية مع تطور الفكر النقدي و المصرفي والتحويلات المستمرة التي تشهدها مختلف الاقتصاديات من حيث الأداء و السلوك، وهناك شبه اتفاق حول أهداف السياسة النقدية و التي تتمثل في:

- _ مستوى مرتفع من العمالة .
- _ معدل نمو اقتصادي مرتفع.
- _ الاستقرار في المستوى العام للأسعار ما يؤدي إلى المحافظة على قيمة

المطبوعات الجامعية 2005 ص53.

¹ عبد الحي صالح ، استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية ، مجلة البحوث التجارية المعاصرة ، كلية التجارة ، سوهاج جامعة جنوب الوادي المجلد العاشر: العدد الأول 1996 ص151.

² بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية: ديوان المطبوعات الجامعية 2004 ص98.

³ Jeanpierre Patat, Monnaie, Institution financière et politique monétaire. 4eme edition economica Paris 1987 p277.

العملة.

—الاستقرار في أسعار الفائدة.

—استقرار أسواق الصرف الأجنبية (حماية القيمة الخارجية للعملة من خلال المحافظة على مستويات مستقرة نسبيا لسعر الصرف).

— مكافحة الاختلال في ميزان المدفوعات.

وهنا تجدر الإشارة أنه لا بد من التأكيد على ضرورة التنسيق بين السياسات الاقتصادية المختلفة من ناحية، ثم أهمية تشخيص المشكلة الاقتصادية قبل البدء باتخاذ الوسائل الملائمة للتصحيح، وهذا الأمر له دلالاته الواضحة عند الحديث عن ضرورة تطبيق سياسات نقدية رشيدة، وخاصة من ناحية واقعية الأهداف المسطرة من طرف السلطات النقدية والتي تريد الوصول إليها دون إحداث اختلالا في الجهاز الاقتصادي أو في صيرورة النشاط الاقتصادي. وهنا يرى الكثير من المحللين بأن أثر السياسة النقدية يتفاوت من اقتصاد إلى آخر وفقا لتطور هذا الأخير. ففعالية السياسة النقدية تختلف في الاقتصاديات المتقدمة عنه في الاقتصاديات المتخلفة حيث تفقد فعاليتها في هذه الأخيرة لافتقارها لأسواق نقدية متطورة وكذا كون الأزمات التي تعاني منها في معظمها هيكلية وليست نقدية. كما أن هناك من يرى بأن السياسة النقدية تفقد فعاليتها في مكافحة التضخم الناتج عن اختلال التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي الناتج عن نقص العرض بينما تسترجع فعاليتها في حالة محاربة التضخم الناتج عن الزيادة في الطلب. لكن رغم ذلك فإن للسياسة النقدية دور فعال في رسم السياسات الاقتصادية الكلية من خلال مرونتها ما يسمح للسلطات النقدية التدخل بسرعة لمعالجة أي خلل نقدي، فأهمية هذه السياسة تتضح جليا في الاقتصاديات الحديثة التي تعتمد كثيرا على النقد كمحرك ومنشط للاقتصاد و يعتبر التحكم في المعروض النقدي من الوسائل الأساسية في توجيه السياسة الاقتصادية العامة. و لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها هذه السياسة فإنها تعتمد على أدوات نتطرق إليها فيما يلي.

ثانيا: أدوات السياسة النقدية

تعتمد السياسة الاقتصادية لأي بلد على تسطير أهداف معينة بغية الوصول إليها باستخدام مجموعة من الآليات والطرق و السياسات منها السياسة النقدية والتي تلعب دورا أساسيا في توجيه الاقتصاد من استخدامها لمجموعة من الأدوات التي تتبناها السلطات النقدية و التي يمثلها في الغالب البنك

المركزي، هذه الوسائل تسمى أدوات السياسة النقدية. وهي مجموعة من الأدوات و الطرق المتوفرة لدى السلطة النقدية والتي تستخدمها للوصول إلى الأهداف المسطرة خلال تطبيق السياسة النقدية. كما نشير هنا إلى أن هذه الأدوات تختلف من دولة إلى أخرى وهذا وفق درجة تطور الأسواق المالية والنقدية وكذا وفق الترتيبات القانونية و المؤسسية. ويكون تأثيرها في الاقتصاد من خلال التأثير في عنصر أساسي وهو الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد بجميع أشكالها (التحكم في المعروض النقدي). تتمثل هذه الأدوات في:

1_ سعر الخصم:

يعرف سعر الخصم على أنه:

" الحد الأدنى لسعر الإقراض أي أدنى سعر سوف يقوم البنك المركزي عنده بإجراء الخصم (يقوم عنده بإعادة خصم الأوراق التجارية من الدرجة الأولى)"¹
 "سعر الفائدة أو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل تقديم القروض وخصم الأوراق التجارية في الفترة القصيرة"²

ويتضح من خلال هذه التعريف أن سعر الخصم هو أداة بيد البنك المركزي أو السلطات النقدية تستعملها متى اقتضت الضرورة و متى وجب التدخل بهذه الأداة و كذا وفقا لأهداف السياسة النقدية. حيث يؤدي استخدام هذه الأداة إلى التحكم في معدلات الفائدة المطبقة في منح أو خلق الائتمان. فعندما يرى البنك المركزي بأن حجم الائتمان زاد عن الحد المطلوب ما يسبب التضخم، فإنه يرفع من معدل إعادة الخصم، أي يرفع تكلفة الائتمان الذي يمنحه للبنوك التجارية ما يؤدي إلى الرفع من معدلات الفائدة و بالتالي التخفيض من حجم القروض الموجهة للقطاعات الاقتصادية. فمثلا إذا كان الهدف هو سياسة نقدية انكماشية فإنه يتم رفع سعر الخصم كم يخفض هذا السعر إذا كان الهدف هو سياسة نقدية توسعية. هذه العملية لها علاقة مباشرة بالسيولة النقدية وكذا بحجم الاستثمار. فإذا تم رفع هذا المعدل فإنه يؤدي إلى خفض السيولة في الاقتصاد و بالتالي يؤدي إلى تقليص حجم الاستثمار أو الرفع من تكلفته، بينما يؤدي تخفيض هذا المعدل إلى تفيض معدلات الفائدة ما يؤدي إلى زيادة التمويل في الاقتصاد ما ينتج سيولة إضافية واستثمارات أكثر. لكن تجدر الإشارة هنا كذلك إلى أن هذه الأداة تفقد

¹ محمد حافظ عبد الرهوان، النقود و البنوك و الأسواق المالية. مصر 2000 ص 271.

² غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب الجزائر 1986 ص 132.

دورها بتقلص تأثيرها بسبب تعدد مصادر التمويل في الاقتصاديات الحديثة لاسيما رؤوس الأموال الأجنبية التي أصبحت تبحث عن توظيف لها خارج اقتصادياتها. إذ لم تعد البنوك التجارية المصدر الوحيد للسيولة النقدية، بل هناك مصدر أخرى، كدخول رؤوس الأموال الأجنبية القادمة من الخارج بغرض التوظيف و الحصول على عائد مرتفع¹.

2_عمليات السوق المفتوحة:

تتمثل آليات هذه السوق في تدخل البنك المركزي في السوق النقدية سواء بزيادة أو خفض الكتلة النقدية عن طريق بيع أو شراء الأوراق المالية والتجارية. "تستخدم البنوك المركزية هذه الوسيلة للتأثير على حجم الائتمان وهي ما تعرف بعمليات السوق الحرة أو السوق المفتوحة"². كما تعرف على أنها "مشاركة البنك المركزي في سوق الأوراق المالية للتأثير على طلبها وعرضها وبالتالي التأثير في حجم الودائع المصرفية"³. تقدم عمليات السوق المفتوحة الأداة السائدة للسياسة النقدية، إنها أداة يمكنها مهما يكن أن في زيادات صغيرة و يكون لها دور دفاعي أكثر منه ديناميكي⁴. فتدخل البنك المركزي يكون من خلال شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية من سندات و أدون خزانة بهدف التخفيض أو الرفع من حجم الائتمان لدى البنوك التجارية (زيادة أو إنقاص قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان). يتبين من هذا أن عرض الأوراق المالية يؤدي إلى خفض السيولة لدى البنوك التجارية ما يؤدي إلى خفض الائتمان في الاقتصاد، أما شراء هذه الأوراق فيؤدي إلى تمويل البنوك و بالتالي زيادة مقدرتها على خلق الائتمان. و تتميز سياسة السوق المفتوحة عن سياسة سعر إعادة الخصم من ناحية مجال التطبيق و طبيعة العلاقة بين البنك المركزي و البنوك التجارية ففيما يحاول البنك المركزي في الأولى أن يؤثر في سيولة و قدرة البنوك التجارية على خلق الائتمان يحاول في الثانية التأثير في سيولة البنوك التجارية و بالتالي سيولة السوق النقدية في محاولة منه توسيع أو تضيق الائتمان وهذا وفق الأهداف الاقتصادية المرجوة. و تعتبر من الأدوات المستعملة كثيرا في الاقتصاديات الحديثة خاصة الدول المتقدمة. ويتضح من ذلك أن هدف البنك المركزي من وراء هذه الأداة هو

¹ مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية - بيروت - لبنان 1985 ص 247.

² عقيل جاسم عبدالله، النقود و البنوك (منهج نقدي و مصرفي)، دار مكتبة الحامد للنشر: عمان 1999 ص 207.

³ محمد عبد الرهوان، مرجع سبق ذكره ص 273.

⁴ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره ص 84.

التأثير على حجم الائتمان بالتوسع أو الانكماش من خلال التأثير في العرض النقدي.

فإذا حدث انكماش فإن البنك المركزي ينزل إلى السوق لشراء الأوراق المالية كالسندات من أجل تشجيع التوسع في الائتمان، أما إذا كان الهدف هو محاربة التضخم الناجم عن التوسع في الائتمان فإنه يقوم ببيع الأوراق المالية كالسندات. كما أن قيام البنك المركزي بعمليات السوق المفتوحة يؤثر على سعر الفائدة. ف شراء البنك المركزي لبعض الأصول من السوق النقدية يرفع الطلب عليها ما يؤدي إلى ارتفاع ثمنها و بالتالي انخفاض أسعار الفائدة الحقيقية وفي نفس الوقت يزيد من عرض كميات النقود القانونية في سوق النقد و الائتمان وتخفيض سعر الفائدة ما يشجع على ارتفاع الطلب على الائتمان وتوسعه، وعلى العكس من ذلك عندما يقوم البنك المركزي ببيع أصول فهو بذلك يؤدي إلى انخفاض أثمانها و يرفع من سعر الفائدة عليها وفي نفس الوقت يمتص كميات النقود الموجودة في سوق الائتمان و النقد مما يؤدي إلى كبح الائتمان وانكماشه. و تتوقف فاعلية عمليات السوق المفتوحة على:

— درجة تطور السوق النقدية و المالية .

— مستوى السيولة في السوق النقدية .

— درجة الوعي المصرفي و الائتماني.

3_ الاحتياطي القانوني (الاحتياطي الإجباري):

يفرض البنك المركزي على البنوك التجارية بأن تحتفظ لديه بنسبة معينة من أرصدها كاحتياطي ودون مقابل. "يقضي الاحتياطي القانوني بإلزام البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من ودائعها في شكل سائل لدى البنك المركزي"¹

ما يؤثر على حجم السيولة النقدية لدى البنوك، فهذه النسبة التي يفرضها البنك المركزي على البنوك التجارية تختلف أحيانا حسب الودائع، وودائع لأجل أو ودائع تحت الطلب. فمعدل الاحتياطي القانوني يكون مرتفعا على الودائع تحت الطلب أكثر من المعدل المفروض على الودائع لأجل لأن هذه الأخيرة تتميز في كثير من الأحيان بالاستقرار و تستعمل بكل سهولة، حيث تهدف إلى الحد من التضخم أو لمكافحة الكساد.

¹ Hocine BENISSAD, l'algerie de la planification a l'economie de marche , enag 2004 p120

يستخدم البنك المركزي هذه الأداة في حالة التضخم للحد من قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان و ذلك عن طريق الرفع من نسبتها و العكس في حالة الكساد فإن خفض نسبة الاحتياطي القانوني ينشط سوق النقد ما يوفر للبنوك التجارية فائضا من السيولة تسمح لها الرفع من مستوى الائتمان الممنوح. كما أن لهذه الأداة دور آخر وهو حماية المودعين.

هذا ويتم استخدام أدوات أخرى وهو ما يعرف بأدوات الرقابة المباشرة أو الأدوات النوعية كتأطير الائتمان والنسبة الدنيا للسيولة و التي تمثل تلك النسبة التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها ،وكذا قيام البنوك المركزية بعمليات مصرفية حيث تصبح هذه البنوك تنافس البنوك التجارية،و التنسيق بين هذه الأدوات يعتبر من الأمور الجوهرية لسير السياسة النقدية في الاقتصاد بشكل سليم ،كم أن فعالية أدوات السياسة النقدية تتوقف على مدى تطور الاقتصاد وكذا تطور الأسواق النقدية و المالية "السياسة النقدية التي يحدد وسائلها البنك المركزي تكون أكثر فعالية و تأثير على عمل الأسواق المالية و النقدية في الدول المتقدمة"¹.بينما تكون هذه السياسة أقل فعالية في الاقتصادات المتخلفة لاسيما الأسواق المالية والنقدية التي تتميز بعدم الأثير.

يتضح من كل ما سبق أن دراسة السياسة النقدية كجزء من السياسة الاقتصادية العامة يتطلب الوقوف على مجموعة من المتغيرات تتمثل في عرض النقد و أسعار الفائدة و الائتمان المتاح و الأساس النقدي الذي تراه السلطات النقدية ملائما كهدف وسيط للسياسة النقدية.و السلطات النقدية مطالبة وفق النظرية النقدية بالتحكم في العرض النقدي باعتباره متغيرة خارجية (مستقلة) وبالتالي يمكن التحكم فيها على المدى الطويل، ويفهم من ذلك أن ه على السلطات النقدية تبني أسلوب القاعدة النقدية واختيار عرض النقد كهدف. كما أن السياسة النقدية لا يجب أن تخرج عن الخصائص الهيكلية للاقتصاد وكذا دراسة السلوك الاقتصادي بما في ذلك دراسة دالة الطلب على النقود. كما يمكن استنتاج مما سبق أن استقلالية البنك المركزي ضرورية حتى تكون السياسة النقدية ذات فعالية ويعود هذا إلى الدور الذي أصبحت تلعبه النقود في جميع الاقتصادات وكون البنك المركزي هو المسؤول عن إدارة هذا العنصر فهو بذلك امتلك أداة أساسية في التأثير على السياسة الاقتصادية ككل و السهر على تطوير الأسواق النقدية و المالية لكون تطور هذه الأسواق يسمح للبنوك المركزية تطبيق

¹ Hocine BENISSAD , op-cit, p120

أداة هامة من أدوات السياسة النقدية وهي عمليات السوق المفتوحة. فكلما تطورت هذه الأسواق فتحت مصادر أخرى للتمويل و بالتالي فتح مجال للمنافسة. لكن في الدول المتخلفة بقيت بعيدة عن استعمال التقنيات الحديثة في تسيير اقتصادياتها ما يؤدي بها إلى هدر الكثير من الإمكانيات الاقتصادية. من هذه الاقتصاديات الاقتصاد الجزائري والذي سنرى إلى أي مدى اعتمد الأساليب الحديثة في التسيير الاقتصادي و مدى نجاعة السياسات الاقتصادية المطبقة، من هذه السياسات نتكلم عن السياسة النقدية.

المحور الثاني: السياسة النقدية في الجزائر

لدراسة و متابعة عمل السياسة النقدية في الجزائر لا بد من إعطاء نظرة عن مراحل تطور الاقتصاد الوطني للوقوف على السياسات الاقتصادية المتبعة وكذا العلاقات التي تربط بين أهم العناصر المؤثرة في توجيه الاقتصاد، فمن الناحية النقدية والمالية يمكن تقسيم المراحل التي مرت بها الوضعية النقدية و المالية في الجزائر إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي:

- المرحلة الأولى منذ الاستقلال إلى غاية 1986.

- المرحلة الثانية 1990/1986

- المرحلة الثالثة 2003/1990.

- المرحلة الرابعة 2003 إلى يومنا هذا.

تبيننا هذا التقسيم على أساس التشريعات المنظمة لعلاقة الهيئات النقدية والمالية ببقية قطاعات الاقتصاد الوطني و الدور الذي أسند للسلطات النقدية خلال هذه المراحل. فالمتتبع لبناء الاقتصاد الوطني ومراحل تطوه يلاحظ من ناحية السياسة النقدية المعتمدة خلال المخططات الاقتصادية المتبناة خلال نهاية السنين إلى منتصف الثمانينات، لم يكن لها أي دور يذكر وذلك بإقصاء السلطات النقدية من القيام بدورها في الاقتصاد الوطني حيث كانت وزارة المالية هي من يتولى تسطير السياسة النقدية وهذا دون الاعتماد على السلطات النقدية "فمثلا تم تحديد سعر الخصم ب2,75 في 100 منذ 1972 إلى 1986"¹. كما رأينا في الجزء النظري من هذه الدراسة فإن أهم عنصر في السياسة النقدية هو العرض النقدي باعتباره متغيرة مستقلة تحدد دون أي تأثير من العوامل الأخرى. كما أن تمويل الاقتصاد خلال هذه المرحلة أي قبل 1986 كان يتم عن طريق الخزينة

¹ Hocine BENISSAD , op-cit, p120

العمومية و نظام مصرفي مهمش و مقيد الصلاحية. فالقطاع أقصى من منح القروض حيث لم يتم اللجوء إليه إلا في سنوات الثمانينات و لكن بقروض ضعيفة لم تتجاوز 5 في المائة للقطاع ألافلاحي¹. هذا يدل على أن التقنيات المالية والنقدية غيبت خلال هذه المرحلة ما أدى إلى إفلاس الكثير من المؤسسات الاقتصادية. و ذلك ناتج كله من التدخل المباشر للدولة في كل الحياة الاقتصادية ففي هذا الجانب الدولة هي المستثمر و المقرض في نفس الوقت ما أدى إلى فك الروابط الاقتصادية التي يفترض أن تكون بين قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة القطاع المصرفي الذي يمثل شريان الاقتصاد لتوفره على الموارد المالية التي تسمح بتمويل الاستثمارات.

بالنسبة للمرحلة ما قبل 1986 وهو تاريخ صدور القانون المصرفي (86_12) والذي أسند بموجبه للبنك المركزي دور بنك البنوك وبالتالي دور السلطة النقدية في الاقتصاد. فقبل هذا التاريخ كانت إعادة الخصم تتم بطريقة آلية لأن وزارة المالية هي التي كانت تحجج هذا المعدل ما أفرغ هذه الآلية من محتواها. باعتبارها إحدى أهم الأدوات النقدية نظرا الذي تقوم به في السيطرة على المعرض النقدي وهذا ما يقودنا إلى القول بأن الكتلة النقدية المعوضة كانت بعيدة إلى حد ما عن السيطرة ما أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد. وبصفة عامة يمكن الحكم على هذه المرحلة من خلال أدوات السياسة النقدية بأنها كانت بعيدة عن تطبيق هذه الأدوات وبالتالي لم تكن هناك سياسة نقدية قائمة على تطبيق النظريات والتقنيات النقدية.

- المرحلة الثانية ما بين 1986 و 1990

تميزت هذه المرحلة بمنح البنك المركزي الجزائري السلطة النقدية وبالتالي إمكانية إدارة السياسة النقدية من طرفه و تجلّى ذلك في ارتفاع معدل الخصم خلال هذه الفترة ليصل سنة 1969 إلى 5 بالمائة و 7 بالمائة سنة 1989. هذا في محاولة من البنك المركزي الجزائري للرفع من معدلات الفائدة بغية تشجيع الادخار وهذا بناء على فلسفة النظرية النقدية القائلة بأن الرفع من معدلات الفائدة يؤدي إلى تشجيع الادخار. باعتبار أن مردود الأموال المدخرة يكون أفضل من الاستثمار في المجالات الأخرى. كما أن هذه السياسة تؤدي إلى الحد من التوسع في الكتلة النقدية وامتصاصها من السوق في محاولة كبح التضخم الذي عرفته

1 نفس المرجع ص 114.

السوق الجزائرية. وعلى الرغم من هذه الخطوة والمتعلقة بمنح البنك المركزي الجزائري صلاحيات إدارة السياسة النقدية في الاقتصاد الوطني و التي نراها في الاتجاه الصحيح إلا أن ذلك لم يكن كافيا للقيام بدوره الأساسي فكان لابد من تصحيح الوضع خاصة بعد فتح المفاوضات مع صندوق النقد الدولي. فكان صدور القانون 90_10 الصادر بتاريخ 14 افريل 1990 و المتعلق بقانون النقد و القرض. وجاء هذا القانون مع تحول نمط تسيير الاقتصاد الجزائري من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد مبني على قواعد السوق و الذي يتطلب من الناحية النقدية من أجل تنظيم السوق هو العرض النقدي والتي ظهرت في هذا القانون.

- المرحلة الثانية 2003/1990:

تميزت هذه المرحلة بصدر قانون النقد و القرض وكذا بوضعية اقتصادية وسياسية حرجية. فمن الناحية الاقتصادية تميزت بالانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق وكذا بسياسات التصحيح الهيكلي والاتفاقات الائتمانية الممضية مع صندوق النقد الدولي و انجر عن هذا التحول مشاكل اقتصادية منها ارتفاع معدلات التضخم ما أدى بالبنك المركزي الجزائري والذي أصبح يسمى بنك الجزائر بعد صدور القانون 90_10. باستعمال الصلاحيات التي منحه إياها هذا القانون معدل إعادة الخصم والتي تعتبر من أدوات السياسة النقدية التي استعملها بنك الجزائر حيث وصل هذا المعدل إلى 10,5% سنة 1990. كما ترك بعض الحرية للبنوك التجارية في تحديد معدلاتها. واستعمل بنك الجزائر هذه الأداة للحد من التوسع الائتماني الذي عرفه النصف الأول من سنوات التسعينات وهذا لمكافحة التضخم. لكن سرعان ما انخفض هذا السعر في النصف الثاني من التسعينات حيث وصل إلى 5,5% سنة 2000. وكان من أهداف هذه الأداة هو خفض التضخم بالحد من التوسع في الائتمان.

أما بالنسبة للاحتياطي القانوني فان المادة 93 من قانون النقد و القرض فتبين بأن هذه النسبة لا يجب أن تتعدى 28% وبهدف تنظيم السيولة النقدية في الاقتصاد فان بنك الجزائر أصدر تعليمات للبنوك التجارية تحدد هذه النسبة ففي تعليمته التي تحمل رقم 73_94 و الصادرة بتاريخ 28/09/1994 حدد نسبة الاحتياطي الإجباري ب 2,5 بالمائة و تم رفع هذه النسبة إلى 4% بالمائة سنة 2001 وفق التعليمات الصادرة من البنك بتاريخ 11/02/2001. وسلك هذا الاتجاه بعد أن تساهلت البنوك التجارية في منح الائتمان في نفس السنة رفع هذه النسبة إلى 4,25% في نهاية

السنة في تعليمته التي تحمل رقم 06_2001 ويمكن أن نستنتج من هذا بأن بنك الجزائر يطبق هذه الأداة لتوجيه السياسة النقدية في الاقتصاد للوصول إلى الأهداف المسطرة. كما استعمل بنك الجزائر أداة جديدة حيث " تم إدخال نظام لمزادات القروض عن طريق المناقصات ابتداء من عام 1995 وهذا كشكل رئيسي لتدخل بنك الجزائر في السوق النقدية و كأداة أساسية غير مباشرة للسياسة النقدية"¹. كما أن الإفراط في السيولة النقدية خلال الفترة 2001 و 2002 أدى إلى تدخل البنك المركزي باستعمال أداة أخرى و هي استرجاع السيولة. فكان المبلغ المسترجع متراوح بين 100 و 160 مليار دينار في نهاية شهر ديسمبر 2002² كما رفع من الاحتياطي الإلزامي ليصبح 6,25 بالمائة في نهاية ديسمبر 2002.³ ويتضح من هذا أن بنك الجزائر لم يستعمل كل أدوات السياسة النقدية ويرجع ذلك إلى وضعية الاقتصاد الجزائري الذي يفتقر إلى الكثير من الآليات التي تسمح بتطبيق السياسة النقدية كتوفر أسواق نقدية و مالية متطورة ما يفقد أدوات السياسة النقدية الأخرى فعاليتها في كثير من الأحيان. ولتدعيم دور السلطة النقدية في الجزائر والمتمثلة في بنك الجزائر و مجلس النقد والقرض جاءت الأمرية رقم 03_11 المؤرخة في 26 أوت 2003 المتعلقة بالنقد والقرض لتدعيم السلطات النقدية وبالتالي تدعيم دور السياسة النقدية في الاقتصاد أكثر. كما بينت صلاحيات و دور كل من مجلس النقد و القرض الذي أسندت له مهمة وضع السياسة النقدية أما بنك الجزائر فدوره هو قيادة السياسة النقدية. فبناء على الإجراءات النقدية المعتمدة من طرف بنك الجزائر يحدد المجلس الأهداف النقدية و الاقتصادية خاصة ما يتعلق باستقرار المجمعات النقدية و كذا سوق النقد واستقرار العملة داخليا وخارجيا. وفي هذا الإطار يقوم بنك الجزائر بعرض الأهداف المرجوة واقتراح أدوات السياسة النقدية لضمان الأهداف المسطرة. فمثلا سنة 2006 كان الهدف هو معدل تضخم 3 بالمائة في المدى المتوسط ونمو الكتلة النقدية M2 بنسبة بين 8,14 و 5,15 بالمائة ونمو في حجم القروض الموجهة للاقتصاد بين 7,11 و 5,12⁴. و ما دام أن الاقتصاد الجزائري يعتمد في تمويله على الإيرادات البترولية فإن الأهداف المسطرة تكون وفق أسعار المحروقات. و نشير هنا إلى أن هذه التقديرات النقدية لم تأخذ بعين الاعتبار تسديد الديون اتجاه نادي لندن

¹ محمد لكصاصي، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ظبي 2004 ص 12.

² نفس المرجع ص 13.

³ نفس المرجع ص 13.

⁴ banque d'algerie, rapport annuel 2008 p146.

وباريس والتي بدأ التفاوض عليها سنة 2006. وللسيطرة على السيولة النقدية في الاقتصاد أقدم بنك الجزائر منذ 2002 على اعتماد أداة جديدة من أدوات السياسة النقدية غير المباشرة وهي آلية المناقصات ما مكن من استرجاع ما معدله 81.7 % سنة 2002 أي أول سنة استخدام هذه الآلية، بينما قدر هذا المعدل سنة 2006 ب 66.7 بالمائة. كما أن نمو الكتلة النقدية وصل سنة 2006 إلى 18.87% ما يعني تجاوز ما برمج وهذا يعود في تقديرنا إلى أن المشكلة ليست نقدية فحسب بل قد تكون هيكلية. فبعد تركيز بنك على استخدام آلية المناقصات تمكن من تخفيض معدل نمو الكتلة النقدية M2 من 16% سنة 2008 إلى 3.2% سنة 2009، فخلال هذه السنة كان هدف السياسة النقدية المبرمجة من طرف بنك الجزائر هو الحد من معدل التضخم بتخطيط معدل تضخم 4% لكن ورغم ما يعرفه الاقتصاد الجزائري من الموارد مالية كبيرة ما أدى إلى ارتفاع السيولة إلا أنها لم تسير بشكل عقلاني و رشيد ويعود هذا إلى عدم تمكن بنك الجزائر من تطبيق أدوات السياسة النقدية المختلفة بسبب ضعف السوق النقدي لعدم توفر سوق نقدية ومالية، فلتحسين أداء الاقتصاد الوطني من الناحية النقدي لا بد من العمل على تطوير السوق النقدي و المالي لما لهذه السوق من دور أساسي في توفير وإدارة الأموال بشكل سليم و كذا السماح للسلطات النقدية من القيام بدورها بشكل واضح و سليم. المتبعة خلال العقد الأخير .

يتضح من هذا بعد الاقتصاد الجزائري على مسيرة التطورات المختلفة التي تعرفها أدوات و آليات التسيير خاصة كيفية إدارتها و توظيفها من الوصول إلى أهداف السياسة النقدية و هي:

- معدل نمو اقتصادي مرتفع.

- معدل بطالة ضعيف.

- نسبة تضخم مقبولة أو منخفضة للمحافظة على استقرار الأسعار.

المحور الثالث: أهداف السياسة النقدية في الجزائر

لا يمكن الحديث عن أهداف السياسة النقدية في الجزائر قبل قانون النقد والقرض الصادر سنة 1990 بسبب أنه قبل هذا التاريخ كانت هذه السياسة غير واضحة كما أنها لم تسند للسلطات النقدية حيث أن البنك المركزي لم يكن له أي دور في رسم السياسة النقدية، لاستحواذ الخزينة العمومية على دوره. لكن بعد صدور قانون النقد والقرض رقم 10/90 حيث مما نص عليه "تتمثل مهمة البنك المركزي في مجال النقد والقرض و الصرف في توفير أفضل الشروط لنمو منتظم

للاقتصاد الوطني و الحفاظ عليها بإنماء الطاقات الإنتاجية الوطنية مع السهر على الاستقرار الداخلي و الخارجي للنقد " (1). بعد هذا التاريخ أصبحت أهداف السياسة النقدية تترسخ أدبياتها في الاقتصاد الجزائري . والملاحظ هنا أن هذا القانون تزامن وبرامج التصحيح التي باشرتها الجزائر مع الهيئات المالية الدولية والتي كان من نتائجها ، تطبيق سياسة نقدية انكماشية و تحرير واسع للأسعار. يتضح من هذا أن الهدف الأساسي للسلطات آنذاك كان استقرار الأسعار و ليس النمو الاقتصادي رغم أن الأمر 11/03 المعدل و المتمم للقانون 10/90 أكد على النمو الاقتصادي و التشغيل و استقرار الأسعار و التحكم في التضخم كأهداف نهائية للسياسة النقدية. إلا أن وفقا لتصريح محافظ بنك الجزائر في ورقة قدمها لصندوق النقد العربي سنة 2003 أكد من خلالها أن الهدف الأساسي للسياسة النقدية في الجزائر هو المحافظة على استقرار الأسعار و مراقبة التضخم. و تتمثل الأهداف الأساسية للسياسة النقدية بالجزائر في:

1_ النمو الاقتصادي:

يتضح من خلال قانون النقد و القرض 10/90 أن السلطات في الجزائر ركزت على أن يكون الهدف الأول للسياسة النقدية في الجزائر هو النمو الاقتصادي، لكن مع دخول الجزائر في تلك الفترة في برامج التصحيح و التعديل الهيكلي نتج عنها آثار انكماشية في المدى القصير و المتتبع لمعدلات النمو الاقتصادي في الجزائر من 1990 إلى يومنا هذا يلاحظ ذلك التذبذب في هذه المعدلات كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم 1: معدلات النمو الحقيقي خلال الفترة 2014/1990

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001
معدل النمو %	-1.4	-1.2	1.6	-2.2	-0.9	3.8	4.1	1.1	5.1	3.2	2.4	2.4
السنة	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل النمو %	4.7	6.9	5.2	5.1	2.0	3.0	2.4	1.4	3.4	2.4	3.3	2.8

المصدر: إعداد الباحث بناء على تقارير بنك الجزائر.

يتضح من الجدول أن معدل النمو الاقتصادي في بداية التسعينات كان سالباً ، فرغم أن حجم القروض الموجهة للمؤسسات الإنتاجية زاد خلال هذه الفترة بحوالي 38.8 % إلا أن معدل النمو كان معاكساً لذلك رغم أنه نظرياً هذه الزيادة يقابلها ارتفاع معدل النمو وهو ما لم يتحقق في الاقتصاد الجزائري. فرغم كبر حجم الأموال التي تضخ في الجهاز الإنتاجي إلا أن معدلات النمو تبقى ضعيفة. ويعود هذا في رأينا إلى :

بالنسبة لبداية التسعينات فإن الاقتصاد الجزائري مر بركود و اختلالات

هيكلية ومالية نتج عنه العجز عن دفع الالتزامات الخارجية. كما فقبل 1995 نلاحظ أن معدلات النمو السنوية سالبة ما يقود إلى القول بأن النمو الاقتصادي كهدف أساسي للسياسة النقدية لم يتحقق. ففي هذه المرحلة تم تطبيق سياسة نقدية انكماشية لتقليص حجم الطلب الكلي بدل تنشيطه كما أ، الظروف لم تكن مواتية كارتفاع معدلات التضخم 25.5% سنة 1991 و 29% سنة 1994. أما ابتداء من 1995 أصبحت معدلات النمو موجبة لكن غير كافية مادامت لم تستطع أن تؤدي الغرض حيث بقيت معدلات البطالة مرتفعة حيث قدر معدلها عام 1998 بـ 28% و 10% سنة 2010. فللوصول إلى الأهداف المسطرة من قبل الهيئات النقدية (استقرار الأسعار و معدل بطالة منخفض.....) لا بد من الوصول إلى معدلات نمو تفوق 6% فرغم ما عرفه الاقتصاد الجزائري من استقرار منذ سنة 2000 بتعزيز الوضعية المالية وتراكم الادخار وتحسن ميزان المدفوعات و شروط تمويل الاقتصاد الوطني و الذي جعل السياسة النقدية توسعية فان معدلات النمو تبقى ضعيفة و بعيدة عن الأرقام المستهدفة.

يمكن القول من خلال النتائج الموضحة في الجدول بأن الاقتصاد الجزائري يبقى بعيد عن تحقيق الشروط اللازمة للتطور والتوازن.

2- التشغيل:

يمثل التشغيل الهدف الثاني للسياسة النقدية في الجزائر، وهذا من خلال المادة 55 من قانون النقد و القرض . هذا الارتباط يقود إلى القول بأن عدم تحقيق معدلات نمو سنوية مرتفعة يؤدي إلى عدم امتصاص البطالة وهو الواقع في الاقتصاد الجزائري. وما يهم هنا هو تطور معدلات البطالة بعد تفعيل دور السلطات النقدية من خلال قانون النقد و القرض في مجال السياسة النقدية و هي الفترة التي يبينها الجدول التالي:

الجدول (2) كطور معدل البطالة خلال الفترة 2014/1990

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل البطالة %	19.8	21	21.3	29.25	24.36	26.99	27.99	29.2	28
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	
معدل البطالة %	29.25	29.5	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	
السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013		
معدل البطالة %	11.8	11.3	10.2	10	9.9	11	9.8		

المصدر: إعداد الباحث بناء على التقارير السنوية لبنك الجزائر.

لتحليل الاتجاه العام لمعدل البطالة في الجزائر منذ 1990 إلى 2014 يمكن

تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين:

- من 1990 إلى 1999 وهي مرحلة عرفت فيها معدلات البطالة ارتفاعات كبيرة أين انتقلت من 19.8% سنة 1990 لتصل إلى 29.25% سنة 1999 ويعود هذا إلى الظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد الجزائري والتي عرفت تطبيق سياسات إصلاح تسببت في:

- غلق المؤسسات الاقتصادية العمومية

- تسريح عدد كبير من العمال

- ضعف النمو الاقتصادي

أما المرحلة من 2000 إلى 2014 فإنها عرفت بانخفاض تدريجي لمعدلات البطالة من سنة إلى أخرى حيث انتقل معدلها من 29.5% عام 2000 إلى 9.8 سنة 2013 ويعود هذا الارتفاع إلى تبني سياسة نقدية نشطة لتحفيز الطلب الكلي الفعال عن طريق تنشيط الاستثمار عن طريق تخفيض معدلات الفائدة، لكن رغم هذه الإجراءات فإنه لم يتحقق تنشيط الاستثمار الوطني و لم يحفز الاستثمار الأجنبي لتنشيط الطلب الفعال. كما أنه و في ظل الوفرة المالية تم اعتماد سياسة مالية توسعية لتشجيع الاستثمار المولد لمناصب الشغل. لكن في حقيقة الأمر فإن إحصاء مناصب عقود التشغيل لا يعطي الصورة الحقيقية لمعدل البطالة في الجزائر ما يقود إلى الحكم بأن أهداف السياسة النقدية في هذا الإطار لم تتحقق.

3- التضخم:

يعتبر التضخم ظاهرة اقتصادية ناتجة عن اختلال في ميكانيزمات الاقتصاد ما يتطلب إيجاد الآليات و الأدوات اللازمة للتحكم فيه، وهنا جاءت المادة 55 من قانون النقد و القرض والتي وضعت من بين أهدافها الحفاظ على استقرار العملة أي مكافحة ظاهرة التضخم للمحافظة على استقرار الأسعار. لكن دخول الجزائر في إصلاحات اقتصادية و إبرام عدة اتفاقيات مع الهيئات المالية الدولية صاحبها تحرير واسع للأسعار ما أدى إلى ارتفاع مؤشرها نتج عنه تسجيل معدل تضخم قدر سنة 1994 ب 29%. ما جعل السياسة النقدية خلا هذه الفترة تجعل كهدف أساسي لها تحقيق استقرار الأسعار دون النمو و التشغيل.

الجدول (3) معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2014

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدل التضخم %	17.87	25.88	31.68	20.54	29.04	29.78	18.69	5.73	4.95
السنة	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
معدل التضخم %	2.64	0.34	4.23	1.42	2.59	3.56	1.64	2.53	3.68
السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014		
معدل التضخم %	4.86	5.74	3.91	4.52	8.89	3.26	7.4		

المصدر : ons, collection statistique ; n113, p: 6-
- Banque d'Algerie ,rapports 2001 2014

انطلاقاً من الجدول أعلاه فإن معدلات التضخم في الجزائر تميزت بمستويات مرتفعة خلال الفترة من 1990 إلى 1996 وهي الفترة التي عرف فيها الاقتصاد الجزائري تحولا كبيرا سواء من ناحية التحول إلى اقتصاد السوق أو الاتفاقيات المبرمة مع صندوق النقد الدولي والتي نتج عنها تخفيض قيمة الدينار والتي تعدت نسبتها 60% ما بين 1988 و1991. وكانت النتيجة المنطقية لهذه الإصلاحات هو ارتفاع معدلات التضخم خلال الفترة 1990_1996. وخلال هذه الفترة اتخذت بعض التدابير لتصحيح الوضع منها:

- خفض توسع الكتلة النقدية من 21% سنة 1993 إلى 14% سنة 1994.
 - رفع معدل إعادة الخصم إلى 15% و معدل الفائدة المحوري لبنك الجزائر إلى 24% ومعدل الفائدة على المكشوف إلى 24%.
 - المعدل الأقصى لمعدل هامش البنوك التجارية هو 5% وهي إضافة للمعدل 18.5% ليصبح معدل الفائدة على القروض هو 23.5%.
 - رفع معدل الفائدة على سندات التجهيز إلى 5.16%.
- ما يمكن استنتاجه من خلال الجدول السابق هو أن معدل التضخم بدأ في الانخفاض منذ 1997 ما دعم استقرار الأسعار ويعود ذلك حسب رأينا إلى السياسة النقدية الحذرة التي انتهجها السلطات النقدية الممثلة في بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض.

الخاتمة:

يتميز الاقتصاد الجزائري بصفة عامة بالتخلف في جميع قطاعاته ما أفقده الكثير من طاقاته المالية و البشرية. ففيما يخص الجانب النقدي والمالي فإنه لازال بعيدا عن التطورات التي تعرفها الاقتصاديات المتقدمة ما أفقده الكثير من الآليات لإنجاز سياسة نقدية فعالة تسمح بتوجيه الموارد المالية المتاحة بشكل سليم و كذا

إمكانية مراقبة السيولة النقدية في الاقتصاد وإدارتها بكفاءة للوصول إلى نمو اقتصادي مرتفع. كما أن المتتبع للسياسات الحكومية لا سيما خلال العقد الأخير تميزت بالارتفاع في الإنفاق الحكومي الكبير ما أدى إلى زيادة المعروض النقدي و الذي يعاكس بدوره الأهداف المسطرة من قبل السلطات النقدية و المتمثلة في البنك المركزي ومجلس النقد و القرض ،ففي الوقت الذي تعمل فيه السلطات النقدية على تطبيق سياسات نقدية يتم من خلالها التحكم في المعروض النقدي و بالتالي كبح التضخم و الوصول إلى معدلات نمو مرتفعة تعمل السياسات الحكومية على الرفع من الإنفاق الحكومي ما يؤدي إلى زيادة المعروض النقدي ما يخالف توجهات السلطات النقدية ما يعطي الانطباع بعدم فعالية السياسات النقدية المقترحة من قبل السلطات النقدية. وحتى يتضح ما إذا كان للسياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي بالوصول إلى معدلات نمو مرتفعة ومستويات منخفضة من البطالة ومعدلات تضخم منخفضة لابد من الوصول إلى ما يلي:

- احترام السلطات و التنسيق للوصول إلى الأهداف المسطرة و المتمثلة أساسا في الوصول إلى وضع اقتصادي مستقر.

- الاستقلالية التامة للسلطات النقدية فيما يتعلق بتسيير و تطبيق السياسات النقدية في الاقتصاد.

- تدعيم السوق النقدية بسوق مالية لإعطاء شفافية أكثر لتمويل الاستثمارات وجلب تمويلات خارج الجهاز المصرفي. فتطور الأسواق المالية يعطي الشفافية أكثر في التعاملات المالية .

- التحكم في السوق الموازية للتقليص من حجم الكتلة النقدية المتداولة خارج الجهاز المصرفي حتى تسترجع السياسة النقدية دورها في الاقتصاد من خلال التحكم في المعروض النقدي وهذا الأخير لا يمكن التحكم فيه إلا من خلال معرفة القنوات التي يمر بها و التحكم فيها وإلا أصبحت جميع السياسات النقدية والمالية دون جدوى ومن غير تأثير و بالتالي عدم الوصول إلى الأهداف المسيطرة سواء من قبل الحكومة أو السلطات النقدية.

- منح دور أكبر للبنوك التجارية وتدعيم هذه السوق بمنتجات جديدة كالبنوك الإسلامية لجلب الرساميل التي لا يريد أصحابها التعامل مع البنوك الربوية.

- عدم الرجوع إلى الواقع الاقتصادي المعيش يقود إلى تسيير سياسات اقتصادية غير فعالة، فمثلا للوصول إلى تخفيض البطالة بنسب كبيرة لا يكفي أن

توضع كهدف في السياسة النقدية وعدم مرافقة ذلك باستثمارات تسمح بامتصاص البطالة.

المراجع:

المراجع باللغة العربية

- 1- أحمد فريد مصطفى و سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو، مؤسسة شباب الجامعة-الاسكندرية -مصر 2000.
- 2- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية 2004.
- 3- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية ط2 2005.
- 4- عبد الحي صالح، استخدام البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية، مجلة البحوث التجارية المعاصرة-كلية التجارة -سوهاج-جامعة جنوب الوادي، المجلد العاشر العدد الأول 1996.
- 5- لكصاصي محمد، الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر، صندوق النقد العربي، أبو ضبي 2004.
- 6- محمد حافظ عبد الرهوان، النقود و البنوك و الأسواق المالية، مصر 2000.
- 7- مصطفى رشدي شبيحة، الاقتصاد النقدي و المصرفي، الدار الجامعية: بيروت لبنان 1985.
- 8- ناظم محمد نوري الشمري، النقود و المصارف و النظرية النقدية-دار زهراء للنشر و التوزيع عمان الأردن 1999.
- 9- عقيل جاسم عبدالله، النقود و البنوك (منهج نقدي و مصرفي)، دار مكتبة الحامد للنشر عمان 1999.
- 10- فليح حسن خلف، الأسواق المالية و النقدية، عالم الكتب الحديث -عمان الأردن 2006.
- 11- توماس ماير و آخرون-ترجمة السيد أحمد عبد الخالق، النقود و البنوك و الاقتصاد، دار المريخ-السعودية 2002.
- 12- غازي حسين عناية، التضخم المالي، دار الشهاب الجزائر ط2 1986.

المراجع باللغة الأجنبية

- 1-BENISSAD Hocine, l'Algerie de planification socialiste a l'economie de marché, enag 2004.
- 2-Banque d'algerie, rapport annuel 2008.